الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2015/4

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
5 May 2015
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الثانية والأربعون

بون، ١-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥

البند ٩(أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت

بناء القدرات

بناء القدرات بموجب الاتفاقية

بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

تقرير توليفي عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

أُعدّ هذا التقرير لدعم الهيئة الفرعية للتنفيذ في رصدها وتقييمها السنويين لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية وفقاً للمقررين ٢/م أ-٧ و٢٩/م أإ-١. ويستند التقرير إلى معلومات جرى توليفها من البلاغات الوطنية، والتقارير المحدَّثة لفترة السنتين، والتقارير لفترة السنتين، والتقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لعام ٢٠١٤ المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف)، والتقرير السنوي لشراكة إطار نيروبي لعام ٢٠١٤، والبيانات السنوية المقدَّمة من الأطراف. وتُقدَّم المعلومات وفقاً لنطاق الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية فيما يتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية على النحو المحدد في المقرر ٢/م أ-٧. وقد يساعد هذا التقرير الأطراف في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية وتحديد السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز تقديم الدعم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة عن الموعد المحدد نظراً لتأخر الأطراف في تقديم الآراء والمعلومات.

(A) GE.15-08953 020615 030615

1508953

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-٦٦	٣
	ألف – الولاية ونطاق التقرير	١-٧	٣
	باء – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٨	٤
	جيم – لمحة عامة عن المعلومات المقدَّمة من الأطراف	٩-١٤	٤
	دال – المعلومات المتعلقة بأنشطة تلبية الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات	١٥-٦٦	٦
ثانياً –	موجز المسائل المثارة في البيانات المقدمة من الأطراف	٦٧-٧١	١٨
ثالثاً –	أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو	٧٢-٧٥	١٩

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية ونطاق التقرير

١- طلب مؤتمر الأطراف، في مقرريه ٢/م أ-٧ و٤/م أ-١٢، إلى الأمانة أن تصدر في كل عام تقريراً توليفياً عن الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية (يُشار إليه في هذا التقرير بعبارة إطار بناء القدرات).

٢- وطلب مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، بموجب مقرريه ٢٩/م أإ-١ و٦/م أإ-٢، إلى الأمانة أن تراعي في تقريرها التوليفي السنوي أنشطة بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول كيوتو في البلدان النامية.

٣- ووفقاً للمقرر ١/م أ-١٨[(١)]، سوف يُتاح التقرير التوليفي الوارد في هذه الوثيقة للهيئة الفرعية للتنفيذ (الهيئة الفرعية) في دوراتها التي تُعقد بالتزامن مع اجتماعات منتدى ديربان بشأن بناء القدرات[(٢)].

٤- ويلخص هذا التقرير التوليفي المعلومات المتاحة عن مدى تنفيذ إطار بناء القدرات. وتشير المعلومات إلى الأنشطة المبلَّغ عنها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والمستمدّة في معظمها، بالنظر إلى دورة الإبلاغ، من التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)[(٣)]، وكذلك من التقارير الوطنية المقدمة في وقتٍ متأخرٍ من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الأول)[(٤)]. وروعي أيضاً في موجز أنشطة بناء القدرات المضطلع بها بموجب بروتوكول كيوتو التقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لعام ٢٠١٤ المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف (الجزء الأول)[(٥)]، والتقرير السنوي لشراكة إطار نيروبي لعام ٢٠١٤[(٦)].

---

(١) المقرر ١/م أ-١٨، الفقرة ٧٨.

(٢) انظر المقرر ٢/م أ-١٧، الفقرة ١٤٤.

(٣) أربعة عشر بلاغاً وطنياً وعشرة تقارير محدَّثة لفترة السنتين.

(٤) سبعة بلاغات وطنية وسبعة تقارير لفترة السنتين.

(٥) FCCC/KP/CMP/2014/5.

(٦) انظر <https://cdm.unfccc.int/Nairobi_Framework/index.html>.

٥- وقد أُخذت في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير البيانات المقدمة من ثلاث مجموعات من الأطراف بشأن بناء القدرات[٧]. وترد في إضافة هذا التقرير المعلومات المقدمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات أخرى[٨].

٦- ويقدم هذا التقرير المعلومات وفقاً لنطاق الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية فيما يتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية، على النحو المحدد في إطار بناء القدرات[٩]. ويلخص الدعم المقدم من البلدان المتقدمة الأطراف إلى البلدان النامية الأطراف، ويسلّط الضوء على الحواجز والقيود التي تعوق تنفيذ إطار بناء القدرات. ونظراً إلى أن العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قدمت أولى تقاريرها المحدثة لفترة السنتين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فقد أُوجزت المعلومات المتعلقة بأنشطة بناء القدرات المضطلع بها والحواجز والقيود التي واجهتها عملية إعداد التقارير المحدثة لفترة السنتين ضمن مجال الأولوية المعنون "البلاغات الوطنية".

٧- ونظراً لاحتمال أن تكون أعمال أخرى قد أنجزت بعد تقديم الوثائق المرجعية، فقد لا تعبر المعلومات الواردة في هذا التقرير التوليفي عن الصورة كاملةً. وقد تكون هناك أيضاً ثغرات في المجالات حيث المعلومات غير متاحة.

باء- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٨- قد ترغب الهيئة الفرعية في استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير، بهدف:

(أ) إجراء رصد سنوي لتنفيذ إطار بناء القدرات؛

(ب) تيسير المناقشات في الاجتماع الرابع لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات، الذي سيتزامن مع الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية[١٠]؛

(ج) تحديد الخطوات الأخرى اللازمة لدعم الإجراءات المعززة بشأن بناء القدرات.

جيم- لمحة عامة عن المعلومات المقدَّمة من الأطراف

٩- تغطي المعلومات المتعلقة ببناء القدرات، المقدّمة من الأطراف خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، جميع المجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء

---

(٧) FCCC/SBI/2015/MISC.1. البيانات متاحة أيضاً في الرابط التالي:
<http://www4.unfccc.int/submissions/SitePages/sessions.aspx?showOnlyCurrentCalls=1&populat
eData=1&expectedsubmissionfrom=Parties&focalBodies=SBI>.

(٨) FCCC/SBI/2015/4/Add.1.

(٩) المقرر ٢/م أ-٧، المرفق، الفقرة ١٥.

(١٠) المقرر ١/م أ-١٨، الفقرة ٧٨.

القدرات. ومقارنةً بالتقرير التوليفي للعام الماضي[١١]، يلاحظ تحسنٌ في عملية الإبلاغ في مجالات بناء القدرات المؤسسية، والبلاغات الوطنية، والبرامج الوطنية لتغير المناخ، وقوائم جرد غازات الدفيئة، وتقييم تنفيذ خيارات التخفيف.

١٠- وذكرت جميع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، في بلاغاتها الوطنية و/أو تقاريرها المحدّثة لفترة السنتين، تشكيلةً واسعةً من الجهود المبذولة لتعزيز القدرات على صعيد المؤسسات والنّظم والأفراد بغية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وشملت هذه البلاغات و/أو التقارير أيضاً معلومات عن أنشطة بناء القدرات المدعومة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول. وضمّنت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقاريرها المحدثة لفترة السنتين معلوماتٍ مفصلةً عن الدعم الذي تلقّته عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف أدرجتها في جداول تشير إلى الاحتياجات التقنية وفي مجال بناء القدرات. وزاد أيضاً الإبلاغ عن الدعم المقدم في مجال بناء القدرات من خلال مشاريع المساعدة التقنية، والبرامج والشراكات في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيّما في مجالات تطوير التكنولوجيا ونقلها، والتدريب، وتبادل المعارف، وإنشاء الشبكات.

١١- وسهّلت عملية إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدّثة لفترة السنتين تحديد الحواجز التي تعوق تنفيذ إطار بناء القدرات. واعتبرت جميع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي قدمت تقارير وطنية في عام ٢٠١٤ أن الافتقار إلى الموارد المالية كان أهمّ حاجز أمام تنفيذ إجراءات بناء القدرات. فقد أعاق هذا الحاجز الإجراءات الرامية إلى استحداث و/أو صون هيكل مؤسسي متين يُعهد إليه بتصميم سياسات تغير المناخ وأُطره التنظيمية وتخطيطها وتنفيذها؛ وتدريب الإداريين على تيسير عملية تنفيذ هذه الأطر وتحديد الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل التعاون وإقامة الشراكات معها؛ وتدريب الخبراء الوطنيين من أجل تطوير معارفهم العلمية والتقنية القطاعية. وكان في جملة الحواجز الأخرى التي حددتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقادم السياسات والأطر القانونية والمؤسسية الوطنية؛ وقلة وعي وخبرة صناع القرار بالقضايا المتصلة بتغير المناخ؛ ونقص عدد الخبراء المؤهلين.

١٢- وأبدت العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول اهتمامها باستكشاف فرص التعاون التقني فيما يتعلق بتخطيط المشاريع وتنفيذها في مجال استدامة المدن والنقل والتنقل في المناطق الحضرية، وهو موضوع استفاض فيه اجتماع الخبراء التقنيين[١٢] المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في إطار الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز.

١٣- وضمّنت جميع الأطراف المدرجة في المرفق الأول بلاغاتها الوطنية وتقاريرها لفترة السنتين معلومات عن الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات. والأمثلة على هذا الدعم لا ترِد في الجدول ٩ المعنون "تقديم الدعم في مجال بناء القدرات" فحسب، بل أيضاً في

(١١) FCCC/SBI/2014/2.

(١٢) انظر <http://unfccc.int/bodies/awg/items/8170.php>.

الجدول ٧(ب) المعنون "تقديم الدعم المالي العام: مساهمة عن طريق القنوات الثنائية والإقليمية وغيرها"، وفي الجدول ٨ المعنون "تقديم الدعم في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها". وأشارت بعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى أن المشاريع المدرجة في الجدول ٩ ما هي إلاّ تشكيلة صغيرة منتقاة من الأنشطة المدعومة التي تركز بوجه خاص على بناء القدرات، لأن هذا الأخير مدمج في العديد من المشاريع. وأشار أحد الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى أن وصف نشاطيْ نقل التكنولوجيا وبناء القدرات يرد تحت العنوان ذاته لأنه كثيراً ما يصعب التمييز بين هذين النشاطين، كما أن أحدهما يستتبع الآخر في معظم الأحيان.

١٤- وبصفة عامة، أكّدت الأطراف المدرجة في المرفق الأول أهمية اتباع نهج تصاعدي قُطري المنحى لتنظيم الدعم في مجال بناء القدرات، يستند إلى الاحتياجات والأولويات الوطنية للبلدان النامية. وذكرت أيضاً أن بناء القدرات عمليةُ تعلّم مشتركةٌ تولِّيها وتسييرها وطنيٌّ لكنها تجري في إطار شراكات بين البلدان النامية والمتقدمة. وأعطت بعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول الأولوية لبناء قدرات البلدان والمناطق التي يرتبط فيها الفقر ارتباطاً مباشراً بتدهور الموارد الطبيعية والبيئة، وحدوث الكوارث الطبيعية.

دال- المعلومات المتعلقة بأنشطة تلبية الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات

١- بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك تعزيز أو إنشاء أمانات أو جهات تنسيق وطنية معنية بتغير المناخ، حسب الاقتضاء

١٥- قدمت معظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول معلومات عن وضع ترتيبات مؤسسية محلية أو تعزيزها لدعم تخطيط وتنفيذ السياسات والتدابير الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وذلك على جميع مستويات ولاية الحكومة، على صعيد القطر، والولاية أو المقاطعة، والبلدية. وانبثقت من هذه البيانات المبلغ عنها الاتجاهات التالية:

(أ) تكليف مؤسسات وطنية مخصصة بضمان التنسيق الفعال بين السلطات المركزية والمحلية وإشراك جهات فاعلة من غير الدول؛ وبإدماج القضايا المتصلة بتغير المناخ في استراتيجيات الوكالات الحكومية وخططها؛ وبتصميم برامج خاصة بتغير المناخ وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(ب) تعيين موظفين حكوميين في الوزارات المعنية كجهات تنسيق معنية بتغير المناخ، وإنشاء سلطات مخصصة، بما في ذلك السلطات الوطنية المعيَّنة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، والكيانات الوطنية المعيَّنة لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، والسلطات المعيَّنة لصندوق التكيف. ونظمت دورات تدريبية لموظفي هذه السلطات من أجل توسيع معارفهم بقضايا محددة متصلة بتغير المناخ؛

(ج) توطيد الصلات باللجان الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي والتصحر لتعزيز أوجه التآزر ومواءمة السياسات والاستراتيجيات.

١٦- وظل وضع ترتيبات مؤسسية وتعزيزها يطرحان تحديات في العديد من البلدان النامية. فقد كان عدم وجود حوافز وأموال كافية لضمان وضع ترتيبات مؤسسية متينة وتنفيذها عقبةً من العقبات الرئيسية التي أبلغت عنها بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وكان من الضروري تحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية تفادياً لتداخل الأدوار والمسؤوليات، أو منعاً لنشوب نزاعات فيما بين الوزارات التي ترى أن المجالات المعنية تخضع لولايتها الصرفة. كما شكّلت زيادة التفاعل بين الحكومات المركزية والكيانات دون الوطنية تحدياً. وغالباً ما أدى ارتفاع معدل دوران الموظفين إلى عدم كفاية قدرة المؤسسات على ضمان التنسيق الفعال. ولاحظت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أيضاً أن نقص عدد الأخصائيين ذوي الخبرة في مجاليْ التخفيف والتكيف على صعيد القطاعات أعاق نجاح المؤسسات المعنية بتغير المناخ في وضع وتنفيذ السياسات والخطط.

١٧- وأبلغت العديد من الأطراف المدرجة في المرفق الأول عن تيسير دورات تدريبية ونقل المعارف بشأن القضايا المتصلة بتغير المناخ لفائدة الموظفين الحكوميين على صعيد القطر والبلديات، بما في ذلك بشأن حلول الطاقة المستدامة بيئياً، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والتخطيط الحضري المستدام، والمباني المراعية للبيئة.

٢- تعزيز و/أو تهيئة بيئة مواتية

١٨- ذكرت العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أنها اعتمدت سياسات وأطراً تنظيمية بيئية وطنية دمجت اعتبارات تغير المناخ وساهمت في تعميم مراعاة قضايا تغير المناخ في التخطيط والميزنة الوطنية. وأتاحت هذه السياسات أساساً لوضع برامج وخطط عمل تعزز التنمية المستدامة. وأشار أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى اعتماده في عام ٢٠١٤ ضريبة للانبعاثات الكربونية على أنواع الوقود الأحفوري المتأتية من مصادر الاحتراق الثابت، كتدبير من التدابير المتخذة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

١٩- ولا تزال بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تعمل من أجل وضع أطر تنظيمية لتحسين التنسيق فيما بين الهيئات الوطنية في نهجها للتصدي لتغير المناخ. ورغم إشارة التشريعات الوطنية إلى تغير المناخ، لا تزال هناك حاجة إلى اعتماد مبادئ توجيهية مناسبة من أجل التخطيط المستدام الطويل الأجل للسياسات أو الاستراتيجيات أو خطط العمل القطاعية البيئية الرامية إلى تحقيق نمو أخضر واقتصاد خفيض الانبعاثات، وإلى القدرة على التأقلم مع تأثير تغير المناخ. ورأت بعض هذه الأطراف أن هناك حاجة إلى اعتماد سياسة مالية تكفل تخصيص موارد مالية وغير مالية للأنشطة المتصلة بتغير المناخ، واستخدام تلك الموارد لهذا الغرض.

٢٠- وأبلغت العديد من الأطراف المدرجة في المرفق الأول عن تقديمها الدعم إلى البلدان النامية لتهيئة بيئات مواتية أو تعزيزها، ولتحسين الأطر التشريعية، بما فيها تلك الرامية إلى جذب استثمارات القطاع الخاص من أجل تحقيق نمو اقتصادي أخضر.

٣- البلاغات الوطنية

٢١- أبلغت عدة أطراف غير مدرجة في المرفق الأول عن وضع ترتيبات مؤسسية لتنسيق أنشطتها، وتعزيز أوجه التآزر فيما بينها، وتفادي ازدواجية الجهود المبذولة في إعداد البلاغات الوطنية. وأنشئت أو عُينت مؤسسات ذات صلة لتناول فصول محددة من البلاغات الوطنية، من قبيل قوائم جرد غازات الدفيئة؛ وتقييم مدى التأثر والتكيف؛ وتحديد خيارات التخفيف من الآثار؛ والتثقيف والتدريب والتوعية العامة. وشدّد عدد قليل من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على أهمية اتباع نهج شفاف وتشاركي في إعداد البلاغات الوطنية يقوم على التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المؤسسات الحكومية والخاصة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

٢٢- وأشارت العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى أن إعداد التقارير المحدَّثة لفترة السنتين يتطلّب جهوداً وقدرات أكبر من تلك التي يتطلّبها إعداد البلاغات الوطنية. وذكرت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن الترتيبات المؤسسية القائمة لم تعد ملائمة ومناسبة لتلبية متطلبات الإبلاغ الجديدة التي تنص عليها الاتفاقية. ووصفت أطراف أخرى غير مدرجة في المرفق الأول في تقاريرها المحدثة لفترة السنتين عملية استعراض الهيكل القائم بغية تطبيق نظام أقوى يمكِّنها من الوفاء بالتزامات الإبلاغ.

٢٣- ونوّهت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالمساعدة التقنية التي تلقتها من فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية من خلال إتاحة مواد تدريبية وتنظيم حلقات عمل لإعداد أولى تقاريرها المحدثة لفترة السنتين. وذكر أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أنه استعان بمصادر خارجية في إعداد بعض فصول تقريره المحدث لفترة السنتين، وأن التماسه دعماً مالياً من مرفق البيئة العالمية لإعداد ذلك التقرير ظل دون رد.

٢٤- وأُبلغ بأن وضع وتنفيذ ترتيبات مؤسسية متينة لإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدّثة لفترة السنتين مسألتان مهمتان بالنسبة للعديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. ومن الضروري اعتماد ترتيب مؤسسي ثابت ودائم لتحديد الأطر التنظيمية والتقنية على الصعيد الوطني من أجل تيسير إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين، فضلاً عن المساهمات المقررة المحددة وطنياً. واعتُبر من الأهمية بمكان أيضاً إنشاء نُظم دائمة لقياس إجراءات التخفيف وغيرها من الأنشطة المتصلة بالاتفاقية والإبلاغ عنها والتحقق منها. وأُدرج ضمن الاحتياجات التي تنبغي تلبيتها تقديم التدريب والمساعدة التقنية في مجالات منها مراقبة الجودة والتوثيق وحفظ الوثائق. وذكرت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن الأموال التي تلقتها من مرفق البيئة العالمية قد لا تكون كافية لتغطية جميع النفقات المرتبطة بتعزيز وصيانة ترتيب مؤسسي يتسم بالمتانة والفعالية والكفاءة لإعداد تقارير محدثة لفترة السنتين وبلاغات وطنية عالية الجودة بصورة منتظمة.

٢٥- ونوّهت مجموعة من الأطراف في بياناتها بالعمل الذي يؤديه برنامج دعم البلاغات الوطنية الممول عن طريق مرفق البيئة العالمية.

٤- البرامج الوطنية لتغير المناخ

٢٦- تفيد المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية والتقارير المحدّثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن العديد من هذه الأطراف اعتمدت برامج أو استراتيجيات وطنية لتغير المناخ تماشياً مع أولوياتها الوطنية. وفي بعض الحالات، أُدرجت أيضاً ضمن البرامج الوطنية لتغير المناخ قضايا شاملة مثل حماية البيئة، أو إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام، أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٧- واستعرضت عدة أطراف غير مدرجة في المرفق الأول برامج عملها الوطنية ونقحتها لإبراز القضايا الراهنة والمتطورة ذات الصلة بتغير المناخ على الصعيد المحلي والوطني والدولي. وأدرج أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بناء القدرات مباشرةً بعد التكيف والتخفيف، باعتباره من الأولويات الرئيسية لخطة عمله الوطنية لتغير المناخ.

٢٨- واستهدفت خطط وطنية محددة القضايا الجنسانية في مجالات بناء قدرات النساء والرجال على التكيف في مجتمعاتهم المحلية، وزيادة قدرة الشرائح الضعيفة على التأقلم مع تأثير تغير المناخ، وزيادة فرص التخفيف من آثاره إلى المستوى الأمثل سعياً إلى اتباع نهجٍ مراعٍ للمنظور الجنساني وقائمٍ على حقوق الإنسان إزاء التنمية المستدامة.

٢٩- وأبلغ عدد قليل من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن الصعوبات التي تعتري دمج اعتبارات تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بسبب قلة وعي واضعي السياسات بقضايا تغير المناخ، وعدم تنظيم حملات للتوعية. ويطرح تضارب الأولويات الوطنية تحدياً إضافياً في هذا المجال: إذ إن مكافحة الفقر يمكن أن تصرف الانتباه عن التصدي لتغير المناخ. ومن المهم في هذا السياق رفع مستوى الوعي بين صناع القرار بأوجه الترابط بين الفقر والأمن الغذائي وتغير المناخ. ومن الممكن تيسير تنفيذ الخطط الوطنية إذا ما خُصّص المزيد من الموارد المالية للتدريب على إدارة المشاريع بفعالية وعلى إجراءات القياس والإبلاغ والتحقق.

٥- قوائم جرد غازات الدفيئة، وإدارة قواعد بيانات الانبعاثات، وأنظمة جمع البيانات المتعلقة بالأنشطة وإدارتها واستخدامها، وعوامل الانبعاثات

٣٠- ذكرت قلة قليلة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أنها اعتمدت نظاماً وطنياً لجرد غازات الدفيئة يحدد ما يلزم من تدابير مؤسسية وقانونية وإجرائية لضمان استمرارية وانتظام تحديث قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية، واتساق تدفقات غازات الدفيئة المبلغ عنها، وجودة النتائج المحققة. وبهدف بناء قدرات الخبراء الوطنيين وإنشاء فريق لجرد غازات الدفيئة، كان من الأهمية بمكان إعداد مواد تدريبية تستهدف كل قطاع على حدة، بما في ذلك شرح عملية ملء جداول الجرد خطوةً خطوة، وإعطاء أمثلة على الممارسات الجيدة ومصادر البيانات وعوامل الانبعاثات. وأشارت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى تقديم دورات تدريبية محددة وخبرة عملية في مواد استعراض قوائم الجرد لفائدة خبراء وطنيين رُشِّحوا في نهاية الأمر ليكونوا في

قائمة خبراء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لاستعراض قوائم الجرد الخاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول.

٣١- وحددت جميع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قيوداً تكبح الإعداد الدوري لقائمة جرد وطنية لانبعاثات غازات الدفيئة أو تؤثر فيها سلباً. وتشمل هذه القيود ما يلي:

(أ) عدم وجود نظام وطني لجرد غازات الدفيئة ووحدة معنية بجرد غازات الدفيئة مسؤولة عن جمع البيانات؛

(ب) عدم توافر بيانات بشأن الاستهلاك النهائي لمختلف القطاعات والفئات، بيانات يلزم توليدها بالاستناد إلى محددات علمية واستهلاكية أخرى؛

(ج) وجود أوجه عدم اتساق في البيانات المجمَّعة من مصادر مختلفة؛

(د) نقص عدد الموظفين الدائمين والمؤهلين لإعداد قوائم جرد قطاعية؛

(هـ) عدم توافر نظام متكامل لتكنولوجيا المعلومات لاستضافة البيانات وتخزينها واسترجاعها؛

(و) ضعف القدرة على القياس والتحديد الكمي لبرامج ومشاريع التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيدين المحلي والإقليمي؛

(ز) عدم كفاية إجراءات ضمان الجودة ومراقبة الجودة.

٣٢- وترد فيما يلي بعض التوصيات الرامية إلى تحقيق تحسن في هذا المجال في المستقبل:

(أ) استحداث قوائم جرد محلية ودون وطنية وعوامل انبعاثات محددة؛

(ب) إنشاء نظام إبلاغ وطني خاص بانبعاثات غازات الدفيئة حسب قطاعات محددة؛

(ج) وضع قائمة جرد للأحراج لتحقيق مزيد من الدقة في تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة.

٣٣- وأبلغت مجموعة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول عن الدعم المقدم إلى البلدان النامية من خلال معايير بروتوكول غازات الدفيئة لمعهد الموارد العالمية، وهو مبادرةٌ تهدف إلى تيسير إنشاء آليات قوية للمحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بإجراءات وبرامج التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.

٦- تقييم مدى التأثر والتكيف

٣٤- أفادت عدة أطراف غير مدرجة في المرفق الأول بأنها أحرزت تقدماً جيداً في هذا المجال، ويعود الفضل في ذلك أساساً إلى التعاون في مجال نقل التكنولوجيا من أجل تحسين عمليات تقييم مدى التأثر. وكان لوضع برامج عمل وطنية للتكيف دورٌ محوريٌ في تلبية الاحتياجات الملحة للتقييم على الصعيد الوطني. وعزز التدريب على إجراء عمليات تقييم

استخدام الأراضي والموارد المائية والتخطيط التشاركي لها ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. وساهمت هذه المبادرات في زيادة الوعي بقضايا تغير المناخ في المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المتضررة من التقلب الشديد في أحوال الطقس.

٣٥- وتشمل الحواجز التي تعوق إجراء عمليات تقييم لمدى التأثر والتكيف والتي حددتها العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ما يلي:

(أ) ضعف التنسيق بين الحكومات المركزية والسلطات دون الوطنية؛

(ب) نقص عدد الموظفين المؤهلين والمدرَّبين، ولا سيما في مجال تكنولوجيات الرصد وتجهيز البيانات؛

(ج) عرقلة العمل المتعلق بالمخاطر والآثار الرئيسية بسبب تقادم النماذج المناخية ونماذج التأثير. وثمة حاجة أيضاً إلى التدريب لرسم سيناريوهات تغير المناخ وتحديثها وتضييق نطاقها كأساسٍ لتقييم آثار تغير المناخ.

٣٦- وأفادت عدة أطراف مدرجة في المرفق الأول بأنها دعمت التدريب على تقييم مدى القابلية للتأثر والأمن البشري فيما يتعلق بالظواهر المناخية البالغة الشدة.

٧- بناء القدرات لتنفيذ تدابير التكيف

٣٧- أبلغت جميع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في البلاغات الوطنية التي قدمتها عن الجهود الرامية إلى بناء القدرات على صعيد المؤسسات والنُّظم والأفراد من أجل تنفيذ تدابير التكيف. وشددت العديد من هذه الأطراف على الفوائد المكتسبة من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال. ونُظّمت برامج تدريبية، بما فيها تدريب المدرِّبين، لتعزيز الخبرة المهنية اللازمة لإدماج مفاهيم تنمية قادرة على التأقلم مع تأثير تغير المناخ في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والبلدية. وسلط أحد الأطراف الضوء على قيمة الاستناد إلى معارف الشعوب الأصلية في تصميم إجراءات التكيف، مع مراعاة المعارف المحلية لكبار السن، والزعماء الدينيين، وأفراد المجتمعات المحلية بمختلف أدوارهم، بما في ذلك نوع الجنس.

٣٨- وكانت ضرورة إدماج تدابير التكيف مع تغير المناخ في التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو التنمية المستدامة والحد من الفقر من أكثر التوصيات تكراراً المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في تقاريرها. وشملت التوصيات الأخرى ما يلي:

(أ) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية في إدارة المخاطر المناخية من خلال وضع أُطر تنظيمية مناسبة ونُظم معلومات مناخية فعالة؛

(ب) تطوير تكنولوجيات وابتكارات التكيف ونشرها؛

(ج) تعزيز الاتصالات في مجال إدارة المخاطر المناخية واستراتيجيات التكيف الفعالة فيما بين الباحثين والمنتجين وواضعي السياسات.

٣٩- وأبلغت بعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول عن الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى اعتماد الزراعة الذكية مناخياً، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها، وكفالة الأمن الغذائي.

٨- تقييم تنفيذ خيارات التخفيف

٤٠- قدمت أغلبية الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول معلومات عن الترتيبات المؤسسية التي اتخذتها الوكالات الحكومية والجهود التي بذلتها من أجل وضع وتنفيذ سياسات التخفيف وتدابيره، بما في ذلك إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، في عدة قطاعات.

٤١- ومع ذلك، طرحت عملية وضع وتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً تحدياً أمام بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي عزت محدودية استخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى ضعف الترتيبات المؤسسية وعدم ملاءمة السياسات الوطنية والقطاعية. كما أعاق عمليةَ وضع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً في بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عدمُ وجود إجراءات القياس والإبلاغ والتحقق ونظامٍ لتتبع الفوائد المشتركة في السياق الأوسع للتنمية المستدامة. وبينما كانت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تعمل على تطوير وإنشاء وتنفيذ نظم لقياس إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً والإبلاغ عنها والتحقق منها، كانت أطراف أخرى غير مدرجة في المرفق الأول تعتمد على المساعدة المقدمة من وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف لبناء القدرات من أجل إنشاء نظامٍ لقياس إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً المدعومة محلياً والإبلاغ عنها والتحقق منها. وكان في جملة الاحتياجات التي أبلغت عنها العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التدريبُ في مجال تحليل النظم ووضع نماذج المحاكاة بالحاسوب؛ وبناء أطر مؤسسية وإدارية وتنظيمية؛ وإنشاء آليات أخرى لجمع المعلومات ورصدها وتبادلها.

٤٢- وأفادت الأطراف المدرجة في المرفق الأول بأنها ركّزت دعمها في هذا المجال على بناء قدرات البلدان النامية لتحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك إدارة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها[١٣]؛

(ب) تعزيز الأطر التنظيمية التي تمكّن من إجراء إصلاحات قانونية؛

(ج) إنشاء نظم للرصد والإبلاغ؛

(١٣) شجع مؤتمر الأطراف، في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦، البلدان النامية الأطراف على المساهمة في إجراءات التخفيف في قطاع الغابات بالاضطلاع بالأنشطة التالية: خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات؛ وخفض الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات؛ والمحافظة على مخزون الكربون في الغابات؛ والإدارة المستدامة للغابات؛ وتعزيز مخزون الكربون في الغابات.

(د) إيجاد حوافز لاستثمارات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الخضراء.

وأشارت الأطراف المدرجة في المرفق الأول أيضاً إلى الدعم الذي قدمته إلى البلدان النامية في إعداد المساهمات المقررة المحددة وطنياً.

٩- البحوث والمراقبة المنهجية، بما في ذلك خدمات رصد الأحوال الجوية والموارد المائية والمناخ

٤٣- لم تقدم تقريراً عن هذا المجال ذي الأولوية سوى قلة قليلة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وواجهت دوائر الأرصاد الجوية التي تقدم خدمات متصلة بالبحوث والمراقبة المنهجية في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تحدي العثور على بيانات ومعلومات ومنتجات تاريخية وآنية عالية الجودة. وأبلغ أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن مشاركته في برنامج بحوثٍ عن التنبؤ بالسيناريوهات المناخية المستقبلية ومدى تأثيرها في السكان والنظم الإيكولوجية. ومن اللازم أخذ هذه السيناريوهات في الاعتبار عند صياغة خطط التنمية الوطنية.

٤٤- ورغم تحديد الافتقار إلى قوة عاملة ماهرة على أنه ثغرة من الثغرات الرئيسية المتعلقة بالقدرات في هذا المجال، فإنّ سد هذه الثغرة من خلال التدريب المتخصص في مجال إجراء البحوث وتطبيق التكنولوجيا الحديثة للتنبؤ بالأرصاد الجوية والإنذار والمراقبة غالباً ما كان يطرح مشكلة بسبب شح الموارد المالية. وأشار أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى الحاجة إلى وضع برنامج بحوث وطني بشأن تغير المناخ، في حين لاحظ طرف آخر من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن نقص البيانات المناخية المتاحة راجع إلى إغلاق العديد من محطات الأرصاد الجوية الوطنية.

٤٥- وأبلغ عدد قليل من الأطراف المدرجة في المرفق الأول عن الجهود التي بذلتها لتعزيز التعاون بين مؤسساتها وجامعاتها ووكالاتها الوطنية المنخرطة في مشاريع البحث في المواضيع المتعلقة بتغير المناخ ومثيلتها من المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية.

١٠- تطوير التكنولوجيا ونقلها

٤٦- قدمت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول معلومات عن الترتيبات المؤسسية المتخذَة للإشراف على حيازة التكنولوجيات النظيفة وتعزيزها وتطويرها على الصعيد الوطني. ومثّلت تسمية الكيانات الوطنية المعيَّنة والتدريب المقدم إلى موظفيها خطوةً هامةً لضمان حصول هذه الأطراف على الدعم المقدم من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في مجال تعزيز نقل تكنولوجيا المناخ. ووضعت برامج عديدة لتوفير حوافز لمنتجي ومطوّري التكنولوجيات السليمة بيئياً، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات من خلال اعتماد تكنولوجيات إنتاج أنظف.

٤٧- وطلبت أغلبية الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تعزيز الدعم المقدم لتسريع نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً من أجل التكيف والتخفيف كليهما. ووُجه الانتباه إلى الحاجة إلى مزيدٍ من أنشطة التدريب على التكنولوجيات السليمة بيئياً المتاحة وفوائدها. ومن التوصيات

الـواردة في التقـارير الوطنيـة تعزيـزُ الشـراكات بـين القطـاعين العـام والخـاص في مجـال تطـوير تكنولوجيات جديدة مراعية للمناخ واستخدامها. وشملت الحواجز دون تطوير التكنولوجيا ونقلها التي حددتها الدول الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عدم وجود آلياتٍ وسياساتٍ تشجع الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة وغياب أحكامٍ للاحتفاظ بالخبرة التقنية داخل الوزارات.

٤٨- وأبلغ جل الأطراف المدرجة في المرفق الأول عن المبادرات والبرامج المنفذة على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف لبناء القدرات اللازمة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفيما بينها. وركّز ما قدمته من دعم على تحسين الخبرة التكنولوجية والأطر التنظيمية للبلدان المستفيدة لكي تزيد من استخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة وتعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي في الأجلين القصير والطويل. وأبرزت بعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول أيضاً دورها، باعتبارها موّرداً للمعلومات والتكنولوجيا، في إتاحة التفاعل مع المؤسسات المالية وشبكات التكنولوجيا.

١١- تحسين عملية صنع القرار، بوسائل منها تقديم المساعدة من أجل المشاركة في المفاوضات الدولية

٤٩- أبلغت قلة قليلة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن الإجراءات المتخذة لتحسين عملية صنع القرار لأنها كانت تُدرَج عموماً في إطار برامج التعاون الثنائي في مجالات أخرى متعلقة بتغير المناخ.

٥٠- وفي المقابل، أكّدت العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول الحاجة إلى تعزيز معارف واضعي السياسات بقضايا تغير المناخ والقضايا الشاملة المتصلة به التي تتصدر جدول الأعمال في البلدان النامية، مثل الفقر والأمن الغذائي والصحة والظواهر الجوية البالغة الشدة. ومن شأن زيادة الوعي بقضايا تغير المناخ أن تستتبع تنسيقاً أفضل للسياسات والاستراتيجيات. ولاحظ أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن المؤسسات الحكومية ينبغي أن تتخذ خطوات لترجمة نتائج المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بتغير المناخ إلى استراتيجيات وطنية محددة الأهداف بشأن تغير المناخ.

٥١- وأبلغ أحد الأطراف المدرجة في المرفق الأول عن المبادرات المتخذة لتمكين صناع القرار من البلدان النامية من مواكبة المعلومات والأدوات اللازمة لتحسين البيئة السياساتية من أجل تعزيز استخدام الطاقة النظيفة. وأبلغ طرف آخر مدرج في المرفق الأول عن التدريب المقدم إلى المفاوضين في مجال تغير المناخ القادمين من البلدان النامية لتعزيز قدراتهم بشأن بنود معينة من جدول الأعمال تناقَش في إطار مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٢- آلية التنمية النظيفة

٥٢- ذكرت عدة أطراف غير مدرجة في المرفق الأول أنها تعتبر آلية التنمية النظيفة فرصةً للمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ والاستفادة من التكنولوجيات النظيفة. وقُدمت معلومات عن القدرات التي جرى بناؤها من أجل وضع ترتيبات مؤسسية، بما في ذلك تسمية

السلطات الوطنية المعيّنة؛ وتهيئة بيئة مواتية؛ وتدريب الخبراء المحليين بغية تعزيز أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة، وزيادة الوعي بفوائدها. وأُعدّت مبادئ توجيهية سياساتية وطنية لآلية التنمية النظيفة للمساعدة على إدارة العمليات الوطنية للآلية وتيسيرها ومراقبتها. وسهّلت مبادرات بناء القدرات، المنظمة في إطار برنامج بناء القدرات في مجال خفض الانبعاثات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة، وبخاصة في أفريقيا. واعتزم أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وضع نهج سياساتي منسَّق للتخفيف يدمج أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة، وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وإجراءات القياس والإبلاغ والتحقق، والاستراتيجيات الإنمائية الخفيضة الانبعاثات، والمساهمات المقررة المحددة وطنياً. وأُطلق في منطقة المحيط الهادئ مشروع لتعزيز قدرات المؤسسات وأصحاب المصلحة لتنفيذ برامج أنشطة آلية التنمية النظيفة وآليات سوق الكربون ما بعد عام ٢٠١٢، بما في ذلك آلية التنمية النظيفة بعد إصلاحها.

٥٣- وواصلت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تشديدها على ضرورة زيادة وعي صناع القرار بالفوائد المالية والبيئية لآلية التنمية النظيفة. ولاحظت بعض هذه الأطراف أن عملية بناء القدرات من أجل تطوير التكنولوجيا ونقلها في سياق آلية التنمية النظيفة تحرز نجاحاً أكبر عندما يشارك فيها فرع شركة من بلد متقدم.

٥٤- وذكرت عدة أطراف مدرجة في المرفق الأول أنها نظمت دورات تدريبية لفائدة البلدان النامية ركزت على تطوير مشاريع آلية التنمية النظيفة، بما يشمل جوانبها المنهجية والقانونية. وعلاوةً على ذلك، أشار أحد الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى مبادرة ناجحة للتعاون الثنائي الهدف منها الترويج للطاقة الأحيائية من خلال أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة.

١٣- الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية

٥٥- أبلغت العديد من أقل البلدان نمواً عن مشاركتها النشطة في عدد كبير من برامج التنمية المستدامة المنطوية على عناصر متصلة بتغير المناخ يعكف المجتمع الدولي على تنفيذها. وأبلغت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً بأنها وضعت أطراً مؤسسية وتنظيمية للتمكين من تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ على الصعيدين الوطني والمحلي. وكان للجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية ومؤسسات البحث والتعليم، دورٌ حاسمٌ في زيادة وعي الجمهور بأهمية تخطيط إجراءات التكيف وتنفيذها. ومن الأمثلة الأخرى على مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين المبلَّغ عنها تنظيم تدريب على تدابير الوقاية من الكوارث المتصلة بالمناخ، بما في ذلك الرصد الذاتي لنظم الإنذار المبكر على صعيد المجتمعات المحلية والأحياء السكنية.

٥٦- ولاحظت العديد من أقل البلدان نمواً أن التقارير الوطنية المقدَّمة كانت وسيلة لتبليغ احتياجاتها من القدرات فيما يتعلق بتنفيذ تدابير التكيف والتخفيف على حد سواء. وشملت هذه الاحتياجات، على سبيل المثال، بناء القدرات الوطنية لتحديد عوامل الانبعاثات الخاصة بالبلد من أجل إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة وكذا القياس والتحديد الكمي لبرامج ومشاريع التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. وأكّد أحد أقل البلدان نمواً أن وكالة إنمائية واحدة

لا تستطيع أن تقدم دعماً شاملاً، ولذلك سيكون من الضروري أن يبذل جميع أصحاب المصلحة جهوداً متضافرةً لإحراز تقدم في تنفيذ إجراءات تغير المناخ. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي الاستمرار في تقييم وتحسين تدابير تنمية القدرات الموجهة للمهنيين وأفراد المجتمعات المحلية. وحدد الطرف نفسه نموذجاً يقوم على ثلاث ركائز – المهارات والمعارف، والنظم والعمليات، والمواقف والسلوك – ليُستخدم كنقطة انطلاق لإعداد خطة مؤسسية شاملة لتنمية القدرات، على أن يخضع هذا النموذج لاستعراض وتنقيح دوريين بالاستناد إلى الدروس المستفادة.

٥٧- واستفادت أغلبية أقل البلدان نمواً من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث تبادل الخبرات، وتنظيم الدورات التدريبية، وحلقات العمل بشأن القضايا المتصلة بتغير المناخ. وكانت سنغافورة وجمهورية كوريا من بين الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول الرائدة في تقديم المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

٥٨- وأكدت معظم الأطراف المدرجة في المرفق الأول في تقاريرها الوطنية التزامها بتقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في مجال بناء القدرات إما من خلال التعاون الثنائي أو في إطار شراكة مع المنظمات ذات الصلة. وأُدرج بناءُ القدرات في أقل البلدان نمواً من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والتصدي للتصحر وتدهور الأراضي على رأس جدول أعمال العديد من الأطراف المدرجة في المرفق الأول، إلى جانب الأنشطة التمكينية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي، ونوعية التربة، والأمن الغذائي والمائي.

١٤- التعليم والتدريب والتوعية العامة

٥٩- واصلت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في عام ٢٠١٤ جنوحها إلى زيادة كمية المعلومات المتعلقة بتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية في تقاريرها الوطنية، مبرزةً بذلك الأهمية التي توليها الأطراف للتعليم والتدريب والتوعية العامة، ووصول الجمهور إلى المعلومات، ومشاركته في صنع القرار واتخاذ الإجراءات في مجال تغير المناخ. وأبلغت العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن جهودها الرامية إلى بناء القدرات الوطنية التعليمية والعلمية والتقنية على جميع المستويات، وعن تعزيز التعاون في مجال التعليم والتدريب والتوعية العامة بين المؤسسات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٦٠- وفيما يتعلق بالبرامج التعليمية الرسمية، أبلغ أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن إشراك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في وضع المناهج الدراسية مع التركيز على المواضيع البيئية. وأفادت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بأن المدرِّسين كانوا بحاجة إلى المنتجات المعرفية، بما فيها كتب التدريس ومواد التعليم الخاصة بالبيئة. وأفاد أحد الأطراف بأنه دمج عناصر بشأن التأهب للكوارث وإدارتها في البرامج المدرسية لتمكين الأطفال من التعامل بشكل أفضل مع آثار الظواهر المناخية البالغة الشدة وحماية حياتهم. وركّز التعليم غير الرسمي المقدّم عن طريق الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل أساساً على المسائل المتعلقة بحفظ الأراضي، وإعادة التحريج، والحماية من الحرائق، وحفظ التنوع البيولوجي.

٦١- ولاحظت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن مفهوم التثقيف في مجال تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة لا يزال جديداً نسبياً، وهو ما يفسر قلة الوعي إلى حد كبير بالطبيعة المترابطة لجميع الأنشطة البشرية والبيئة. ورغم أن بعض البلدان اعتمدت التثقيف البيئي في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، لا تزال هناك حاجة إلى تحسين وتعزيز فحوى الرسائل والمواد الإعلامية والاتصالية الموجهة إلى الجمهور. وأدركت هذه الأطراف الحاجة إلى زيادة الوعي العام بالمشاكل البيئية والإنمائية. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز الشعور بالمسؤولية الشخصية إزاء البيئة وزيادة الالتزام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأُنجزت، حسب الإمكان، أنشطة التوعية العامة، باستخدام مزيج من المواد الإعلامية والاتصالية المصمَّمة خصيصاً للجمهور المستهدف. غير أن نقص الموارد البشرية والمالية حال دون تنفيذ مبادرات توعية مخصصة.

٦٢- واعترفت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية الدولية في دعم تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمادة ٦، بما في ذلك دورات اللغات من أجل تحسين قدرة الموظفين على التواصل مع نظرائهم الدوليين.

٦٣- وسلّطت العديد من الأطراف المدرجة في المرفق الأول الضوء على المبادرات وبرامج التعاون الرامية إلى تعزيز تدريب الخبراء وواضعي السياسات في البلدان النامية. وشملت هذه المبادرات التدريب على أساس فردي، وإتاحة وحدات للتعلم على شبكة الإنترنت، وتقديم دورات عن بعد، مع إشراك الجامعات ومؤسسات البحث. وأبلغ أحد الأطراف المدرجة في المرفق الأول عن تنظيم سلسلة محاضرات بشأن إدارة تغير المناخ تستهدف الجمهور عامةً في البلدان النامية ألقاها خبراء ذوو صيت عالمي ومن أوساط أكاديمية وسياساتية.

١٥- المعلومات وإقامة الشبكات، بما في ذلك إنشاء قواعد البيانات

٦٤- كثّفت العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول جهودها في مجال إنتاج المواد المرجعية من أجل تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وتحسين إقامة الشبكات على الصعُد الوطني ودون الوطني والمجتمعي. وفي العديد من البلدان النامية، أسهم إنشاء بيانات مركزية ومراكز لتبادل المعلومات، ولا سيما في مجال الأرصاد الجوية، بدوره في زيادة المعرفة بجوانب محددة لتغير المناخ.

٦٥- ورافعت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن ضرورة دعم هذا المجال من خلال توفير الموارد المالية الكافية للبحث والتدريب من أجل بناء القدرات المؤسسية والإدارية على جميع المستويات، بما في ذلك الجوانب التقنية والتشريعية وآليات جمع المعلومات ورصدها وتبادلها.

٦٦- وأشارت الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى الدعم الذي قدمته لمبادرة الشبكة الأيبيرية - الأمريكية للمكاتب المعنية بتغير المناخ التي تهدف إلى تعزيز الحوار وتبادل الخبرات والمعلومات بشأن سياسات تغير المناخ وأنشطته ومشاريعه فيما بين البلدان الأيبيرية والأمريكية، محددةً احتياجات وأولويات التكيف والتخفيف. وتتمثل مبادرة أخرى أبلغت عنها الأطراف المدرجة في المرفق الأول في البوابة الإقليمية لنقل التكنولوجيا وإجراءات تغير المناخ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي مبادرةٌ تهدف إلى تعزيز القدرات وتبادل المعارف بشأن تكنولوجيات تغير المناخ وخبرات التكيف والتخفيف في المنطقة.

ثانياً- موجز المسائل المثارة في البيانات المقدمة من الأطراف

٦٧- يرد في الفقرات ٦٨-٧١ أدناه موجز للمسائل المتصلة بتنفيذ إطار بناء القدرات التي أثيرت في البيانات المقدمة من ثلاث مجموعات من الأطراف (أشير إليها في الفقرة ٥ أعلاه).

٦٨- ورأت مجموعة من الأطراف ما يلي:

(أ) أنّ نطاق الاحتياجات في مجال بناء القدرات، كما ورد في إطار بناء القدرات، لا يزال ذا صلة بالموضوع؛

(ب) أنّ بناء القدرات أساسيٌ وينبغي للأطراف أن تكتسب القدرات اللازمة قبل أن تتمكن من التخفيف والتكيف، وتصميم مشاريع قابلة للاستمرار اقتصادياً ومالياً وتنفيذها، وتطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونشرها ونقلها واستخدامها؛

(ج) أن الدعم في مجال بناء القدرات يقدّم منذ عام ١٩٩٢ على أساس مخصص ومرتبط بمشاريع بعينها محددة زمنياً، دون إنشاء هيكل مستدام طويل الأجل.

(د) أنّ اجتماعات منتدى ديربان بشأن بناء القدرات تؤكد أن بناء القدرات لا يزال يمثل مشكلة للبلدان النامية؛

(هـ) أنّ معالجة مسألة بناء القدرات، باعتبارها مسألة شاملة، معالجة تشوبها عيوب؛

(و) أنّ أنشطة بناء القدرات المخصصة، وإن كانت تضطلع بها هيئات منشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو ووكالات ثنائية ومتعددة الأطراف، فإنها لا تخضع للرصد والقياس والتحقق على الصعيد العالمي. ويعزى ذلك إلى عدم وجود خطٍّ أساس متفق عليه دولياً وأهداف ومؤشرات يمكن استخدامها في قياس التقدم المحرز في مجال بناء القدرات وعدم وجود هيئةٍ متخصصةٍ مسؤولةٍ عن الإشراف على أنشطة بناء القدرات.

٦٩- ولمعالجة الشواغل الواردة قائمة بها في الفقرة ٦٨ أعلاه، أوصت هذه المجموعة من الأطراف بإنشاء لجنة لتنسيق بناء القدرات من أجل تنسيق تنفيذ إطار بناء القدرات عملاً بالمقررات ٢/م أ-٧، و٢/م أ-١٠، و٢٩/م أإ-١. ومن شأن هذه اللجنة أن تقود الاستعراض الشامل لتنفيذ إطار بناء القدرات، وتنظيم اجتماعات منتدى ديربان بشأن بناء القدرات، وقياس أنشطة بناء القدرات المنفذة على الصعيدين الوطني والدولي والإبلاغ عنها والتحقق منها.

٧٠- وذكرت مجموعة أخرى من الأطراف ما يلي:

(أ) أنها تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات التصدي لتغير المناخ في السياق الأوسع للتنمية المستدامة في البلدان النامية في جميع المناطق وجميع قطاعات الاقتصاد، على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني؛

(ب) أنّ بناء القدرات أساسيٌ للتمكن من تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وفعالاً ومستداماً. فهو بطبيعته مسألة شاملة، ولذلك ينبغي أن يكون عنصرٌ قويٌ لبناء القدرات جزءاً جوهرياً وجزءاً لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى تحسين إجراءات التخفيف والتكيف وتيسير الحصول على الدعم في البلدان النامية؛

(ج) أن بناء القدرات لا يستند إلى نهج عالمي ينزل من القمة، وإنما إلى نهج يصعد من القاعدة يراعي وضع كل بلد ويربط بناء القدرات بالاحتياجات والتحدِّيات الخاصة بكل سياق؛

(د) أنّ الدعم المالي والتقني الهادف إلى بناء القدرات يُقدَّم من خلال قنوات شتى، بما فيها التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والتعاون مع القطاع الخاص، وعند الاقتضاء بالاقتران مع أساليب نوعية وكمية ذات صلة لرصد تأثيره؛

(هـ) أنّ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها يتضمنان ترتيباً مناسباً للتعامل مع مسائل بناء القدرات وتوجيهها. ويشكل إطار بناء القدرات، بنظام استعراضه المتجدد وبياناته السنوية عن تنفيذه، حجر الزاوية في أنشطة الأطراف في مجال بناء القدرات، وهو يوجِّه عمل الآلية المالية للاتفاقية. ويرد بناء القدرات كبند دائم في جدول أعمال مؤتمر الأطراف، ومؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، والهيئة الفرعية للتنفيذ، متيحاً بذلك إمكانيات تقديم إرشادات سنوية عن أنشطة بناء القدرات. ويتيح منتدى ديربان بشأن بناء القدرات مجالاً لإجراء مناقشات سنوية معمّقة بشأن بناء القدرات عن طريق تبادل الخبرات والأفكار والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة بناء القدرات؛

(و) أنّ العديد من الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها تقدم الدعم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات. ويمكن تعزيز فعالية بناء القدرات من خلال التعاون والتنسيق بين هذه الهيئات.

٧١- واعتبرت مجموعة من الأطراف بناء القدرات مكوناً رئيسياً لوسائل التنفيذ في البلدان النامية وشرطاً مسبقاً لتنفيذ الاتفاقية. وأكّدت المجموعة أن فعالية أي جهود تبذلها البلدان النامية في مجاليْ التكيف والتخفيف ستتوقف على مستوى قدرات الأطراف، وشددت على الحاجة إلى دعم كاف لبناء القدرات.

ثالثاً- أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

٧٢- في عام ٢٠١٤، استمر المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، بصفته الهيئة التنظيمية للآلية، في اتخاذ تدابير ومبادرات لتعزيز وتحسين التوزيع الإقليمي ودون الإقليمي لأنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة.

٧٣- واستمر المجلس في تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية المعيّنة من خلال مكاتب المساعدة، والأنشطة التدريبية الإقليمية، واجتماعات منتدى السلطة الوطنية المعيّنة، وحلقات

العمل الإقليمية، ورصد فوائد التنمية المستدامة المتأتية من أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة وبرامج أنشطتها، ووضع مبادئ توجيهية للمشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين.

٧٤- وقادت جهودَ دعم تنمية المشاريع التابعة لآلية التنمية النظيفة في معظمها مراكزُ التعاون الإقليمي التي أنشأتها الأمانة في عام ٢٠١٣ للعمل في إطار شراكة مع الوكالات المحلية والإقليمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وعهد إلى مراكز التعاون الإقليمي بدعم المشاريع القائمة، وتفعيل دورة مشاريع آلية التنمية النظيفة في إطار برامج الأنشطة، ووضع خطوط أساس موحدة، بالإضافة إلى إعداد قائمة بالمشاريع المستقبلية، وتوسيع نطاق المعارف المتصلة بآلية التنمية النظيفة. وقدمت المراكز الأربعة المنشأة[١٤] دعماً مباشراً للمشاركين المنخرطين في مئات أنشطة المشاريع القائمة، ونتج عن ذلك تقدمُ بعض هذه الأنشطة في دورة المشروع. ونشطت هذه المراكز أيضاً في تحديد أنشطة مشاريع جديدة، انتقل بعضها عبر قائمة مشاريع آلية التنمية النظيفة نتيجة إجراءات المتابعة. وعلاوةً على ذلك، ساعد وجود هذه المراكز ميدانياً على تحفيز إجراءات العديد من الوكالات الدولية والإقليمية. وأقيمت شراكات وخطط تعاون عديدة أفضت إلى تعزيز تأثير جميع الوكالات الميدانية، وتيسير التفاعل مع الحكومات المحلية، ورصد النتائج وإتاحة المتابعة.

٧٥- وفي سياق شراكة إطار نيروبي[١٥]، التي أطلقها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بهدف تعميم فوائد آلية التنمية النظيفة، ولا سيّما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ركّزت الجهود في عام ٢٠١٤ على بناء قدرات مجموعة من أصحاب المصلحة ودعم تنمية المشاريع. وقادت دعمَ تنمية المشاريع أمانة مراكز التعاون الإقليمي بمساهمة من المنظمات الشريكة، بما فيها مصرف التنمية الآسيوي، ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشراكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجامعة التقنية في الدانمرك[١٦]. وشملت أنشطة بناء القدرات السلطاتِ الوطنية المعيّنة، وهيئات تنسيق وإدارة برامج الأنشطة، ومطوري المشاريع، وغيرهم من أصحاب المصلحة، من خلال الحضور الشخصي في حلقات العمل والأنشطة. وبرز أثناء تلك الفترة أيضاً التعلم عن بعد من خلال الحلقات الدراسية الشبكية والدورات الإلكترونية. وكانت المساعدة في وضع برامج الأنشطة وخطوط الأساس الموحدة أهم مجالات الدعم.

---

(١٤) أنشئت مراكز التعاون الإقليمي في لومي، توغو، بالتعاون مع مصرف التنمية لغرب أفريقيا؛ وفي كمبالا، أوغندا، بالتعاون مع مصرف التنمية لشرق أفريقيا؛ وفي سانت جورج، غرينادا، بالتعاون مع مؤسسة جزر وندوارد للبحث والتعليم؛ وفي بوغوتا، كولومبيا، بالتعاون مع مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية.

(١٥) انظر <https://cdm.unfccc.int/about/Nairobi_Framework/index.html>.

(١٦) كان يعرف سابقاً بمركز ريزوي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.